منظمة العمل الدولية

◄ موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية

التاريخ: ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠

كوفيد-١٩ وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية

يواجه عالم العمل أزمة صحية عالمية لم يشهد لها مثيل منذ نشأة منظمة العمل الدولية من ١٠٠ عام، وهذه الأزمة تتسبّب بمعاناة بشرية وتضر بالاقتصاد العالمي وتقلب حياة الناس رأساً على عقب.

ومع تكثيف الجهود المبذولة للتخفيف من طوارئ الصحة العامة، كان لفيروس كورونا-١٩ المستحدث (كوفيد-١٩) تأثيرٌ كبير على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية. وقد أدت إجراءات الحجر الصحي وإغلاق متاجر البيع بالتجزئة والمرض وخفض الرواتب إلى قمع طلب المستهلكين.[١] وفي الوقت نفسه، يعاني هذا القطاع الذي يتسم بدرجة عالية من العولمة من اضطراب شديد في جانب العرض. وبما أنه يُطلب من العمال البقاء في المنزل، فإن سلاسل التوريد والإمداد تتوقف وتغلق المصانع أبوابها.

وبالإضافة إلى المخاطر الصحية التي يشكلها الفيروس، فقد كان للانعكاسات الاقتصادية على الصناعات تأثير على عمل ومعيشة أصحاب العمل والعمال على حدٍ سواء. وهدد إغلاق المصانع والبيع بالتجزئة حول العالم قابلية استدامة المنشآت وأدى إلى إيقاف العمال عن العمل أو فقدان وظائفهم تمامًا. ومن المتوقع أن تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي مصدر حيوي للعمالة والنمو في الصناعة، من أكبر تأثير لهذه الأزمة العالمية.

© ILO, Better Work Viet Nam

مصنع ملابس في فيتنام.

[١] انظر: Just-Style. "Timeline: Timeline – How coronavirus is impacting the global apparel industry".

◄ ١- تأثير فيروس كوفيد-١٩

المبيعات

تجلى التأثير قصير الأجل لأزمة كوفيد-١٩ في انخفاض حاد في مبيعات منتجات النسيج والملابس والجلود والأحذية، حيث تضطر المتاجر أكثر فأكثر إلى الإغلاق بسبب القيود الحكومية ويُطلب من المستهلكين البقاء في المنزل. وفي الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يواجه قطاع المنسوجات والملابس انخفاضاً محتملاً بنسبة ٥٠ في المائة في المبيعات لعام ٢٠٢٠.[٢]

واضطرت العلامات التجارية الكبرى إلى إغلاق متاجرها في بلدان عديدة وشهدت بالفعل انخفاضاً كبيراً في المبيعات في جميع أنحاء العالم، وهو وضع من المتوقع أن يستمر في التدهور خلال الأسابيع المقبلة. على سبيل المثال:

- تراجعت مبيعات Adidas في الصين بنسبة ٨٠ في المائة بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠٢٠، حيث توقع عملاق الملابس الرياضية انخفاض مبيعات الصين بمقدار ١,١٣ مليار دولار أمريكي للربع الأول من عام ٢٠٢٠؛[٣]
- حذرت شركة Ralph Lauren من إمكانية انخفاض المبيعات العالمية بما يصل إلى ٧٠ مليون دولار أمريكي؛[٤]
- تتوقع Gap أن تشهد المبيعات العالمية في الربع الأول حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي؛[٥]
- أغلقت Inditex ٣،٧٨٥ متجراً في ٣٩ سوقاً - أكثر من ٥٠ في المائة من متاجرها - مع انخفاض إجمالي المبيعات للمتاجر والمبيعات عبر الإنترنت بنسبة ٢٤,١ في المائة في النصف الأول من آذار/ مارس ٢٠٢٠.[٦]

واستجابت أسواق الأسهم العالمية بقوة للأزمة في مواجهة ركود عالمي محتمل. وعانت جميع العلامات التجارية الكبرى تقريباً، بما في ذلك Adidas وGap وH&M وInditex من انخفاض أسعار الأسهم خلال الشهر الماضي.

ولم يتم بعد معرفة مدى إمكانية تعويض البيع بالتجزئة عبر الإنترنت من حيث المبيعات الإجمالية خلال فترة إغلاق المتاجر. ولجأ بائعو التجزئة إلى أساليب مثل الشحن المجاني ومنتجات ذات خصومات كبيرة لتشجيع المستهلكين على التسوق عبر الإنترنت. ومع ذلك، على الرغم من أن التسوق عبر الإنترنت لا يزال خياراً قابلاً للتطبيق، إلا أنّ ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل وتزايد عدم اليقين يعني أن شراء ملابس جديدة قد لا يكون أولوية لكثير من المستهلكين.

الإنتاج

في ذروة تفشي المرض في الصين، كان نقص المواد الخام والمدخلات الشاغل الرئيسي لمنتجي الملابس والأحذية، مما تسبب في تعطيل التصنيع في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان المنتجة للنسيج والملابس والجلود والأحذية في جنوب شرق آسيا.

ومع تحول مركز الوباء أولاً إلى أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة وبقية العالم وتصاعد التأثير الاقتصادي، اضطرت المصانع في العديد من البلدان إلى الإغلاق. ففي المكسيك مثلاً، أوقفت مناطق تجهيز الصادرات التي تشمل تصنيع المنسوجات، الإنتاج بعد أمر اتحادي بإغلاق جميع الأنشطة الاقتصادية غير الضرورية لمدة شهر على الأقل. ويعمل في القطاع أكثر من ٢,١ مليون عامل.[٧]

وفي الصين، بينما تستأنف مصانع الملابس عملياتها ببطء، تواجه الشركات تحديات لزيادة الإنتاج مثل ارتفاع التكاليف واستمرار النقص في المواد الخام.

وأبلغت رابطة مصنعي ومصدري الملابس في بنغلاديش عن سلسلة من عمليات إلغاء الطلبيات، حتى بالنسبة للملابس الموجودة بالفعل في الإنتاج أو المكتملة، مما تسبب في وقف العمل في معظم المصانع المتضررة.[٨] ووفقاً لهذه الرابطة، فإنّ هذا يمثل خسارة في الإيرادات تبلغ حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي ويؤثر على حوالي ٢,١٧ مليون عامل.[٩]

وقد لوحظت هذه الآثار على طول سلسلة التوريد والإمداد. وسجلت أسعار القطن أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.[١٠]

---

[٢] انظر: Just Style. "Europe's textile & apparel sector facing 50% drop in sales".

[٣] انظر: Portland Business Journal. "Adidas reports 80 percent short-term sales drop in China due to coronavirus".

[٤] انظر: Economic Times. "Ralph Lauren: 4Q sales hit of up to $70M from coronavirus".

[٥] انظر: Just-Style. "Gap expects coronavirus to hurt Q1 sales by $100m", 13 March 2020.

[٦] انظر: Financial Times. "Zara owner to write off nearly €300m of inventory", 18 March 2020.

[٧] انظر: Mexico 2020 Population Census.

[٨] انظر:
Anner, M. 2020. "Abandoned? The impact of Covid-19 on workers and businesses at the bottom of global garment supply chains", (Penn State Center for Global Workers' Rights).

[٩] انظر: Bangladesh Garment Manufacturers and Exporters Association. Impact of COVID-19.

[١٠] انظر: Friedman, A. 2020. "Cotton prices wilt below 50 cents a pound as demand", in Sourcing Journal (25 March 2020).

التجارة

في حين أن المعروض من المدخلات من الصين يتحسن، فقد ظهر انخفاض الطلب من الاقتصادات الرئيسية كعامل مقيد رئيسي للتجارة. وفي أمريكا الوسطى، توقعت نيكاراغوا عاماً كاملاً من انخفاض الصادرات وأعلنت غواتيمالا أن شحناتها ستواجه تأخيرات.

ومن غير الممكن تقييم أثر الجائحة على المدى المتوسط، إذ أن الدول الرئيسية المستوردة في الأسواق الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم، بدأت لتوّها الخروج من المرحلة القصوى من الأزمة. غير أنه على المدى الطويل، يمكن أن تؤثر الجائحة على تكوين سلاسل التوريد والإمداد العالمية للمنسوجات والملابس والجلود والأحذية والتجارة، وعلى تسريع إعادة الإنتاج أو قربه.

الاستخدام وظروف العمل

كان لانخفاض الإنتاج والمبيعات تأثير كبير على العمال، سواء من حيث الاستخدام أو ظروف العمل:

- قام ما يقدر بنحو ٢٠٠ مصنع في كمبوديا بتعليق الإنتاج أو خفضه وفقد ما لا يقل عن ٥٠٠٠ عامل وظائفهم.
- في ميانمار، أدى نقص المواد الخام من الصين إلى إغلاق ٢٠ مصنعاً على الأقل وفقدان ١٠ ٠٠٠ وظيفة.[١١] وفي الوقت نفسه، انخفض عدد الطلبيات[١٢].
- في فيتنام، قد يواجه ما يقدر بقرابة ٤٤٠,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ عامل تخفيض ساعات العمل أو البطالة. وفي أسوأ السيناريوهات، يمكن أن يرتفع هذا العدد إلى ما يصل إلى ١,٣ مليون عامل[١٣].
- في بنغلاديش، تأثر ما يصل إلى ٢,١٧ مليون عامل بالأزمة ويواجه العديد منهم البطالة بسبب إلغاء الطلبيات وانخفاض الإنتاج بشكل حاد. وتشير التقديرات إلى أنّ أقل من ٢٠ في المائة من الشركات قادرة على الاستمرار في دفع أجور الموظفين لأكثر من ٣٠ يوماً في ظل هذه الظروف وأنّ أكثر من مليون عامل تم فصلهم أو إرغامهم على أخذ إجازة بدون راتب (الإطار ١).

وعدم دفع الأجور وإغلاق المصانع أمر صعب بشكل خاص بالنسبة للعمال في البلدان ذات نُظم الحماية الاجتماعية الضعيفة للغاية.

الإطار ١: عندما تتوقف الطلبيات، يعاني العمال الأمرّين

عند إلغاء الطلبيات، يزيد خطر عدم دفع الأجور والساعات الإضافية للعمال. ووفقاً لاستطلاع أجري في صفوف أصحاب العمل في بنغلاديش:

- ٧٢,٤ في المائة من العمال المتوقفين عن العمل تم إرسالهم بدون أجر؛
- ٨٠,٤ في المائة من العمال المسرحين لم يتلقوا أي مكافأة لنهاية الخدمة.

المصدر:
Anner, M. Abandoned? The impact of Covid-19 on workers and businesses at the bottom of global garment supply chains (Penn State Center for Global Workers' Rights, 2020).

[١١] انظر: Just-Style. "Workers in Cambodia and Myanmar feel coronavirus fall-out", 13 March 2020.
[١٢] انظر: Myanmar Times. "More woes for Myanmar garment industry as EU cancels orders".
[١٣] انظر: Clean Clothes Campaign. How the Coronavirus influences garment workers in supply chains.

◄ ٢- استجابات الهيئات المكونة والشركاء

استدعت شدة أزمة كوفيد-١٩ موجة من الاستجابات الطارئة من الحكومات وأصحاب العمل والعمال في صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية. وشملت هذه التدابير تحفيز الاقتصاد والطلب على العمالة ودعم وظائف المنشآت والدخل وحماية العمال في مكان العمل والاعتماد على المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول.

الحكومات

◄ تنفذ الحكومات في جميع أنحاء العالم استجابات اقتصادية للحد من الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩. وقام صندوق النقد الدولي بتجميع قائمة بالاستجابات السياسية في ١٩٢ اقتصاداً حتى الآن[١٤].

◄ في بيان صدر في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠، التزمت حكومات مجموعة العشرين بشكل جماعي بما يلي: حماية الأرواح؛ صون وظائف ومداخيل الناس؛ استعادة الثقة والحفاظ على الاستقرار المالي وإحياء النمو والتعافي بشكل أقوى؛ التقليل إلى أدنى حد من اضطرابات التجارة وسلاسل التوريد والإمداد العالمية؛ تقديم المساعدة لجميع البلدان المحتاجة للمساعدة؛ التنسيق بشأن الصحة العامة والتدابير المالية.

◄ حثت منظمة العمل الدولية الحكومات على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للجميع، وهي تقدم المشورة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الاحتفاظ بالعمالة والعمل لفترات قصيرة والإجازات مدفوعة الأجر والإعانات الأخرى لضمان أن تصبح الاقتصادات وأسواق العمل والصناعات أكثر قوة ومرونة واستدامة عندما تستمر الجائحة.

◄ من غير الواضح حالياً عدد سياسات وتدابير الاقتصاد الكلي التي ستؤثر على صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية، وخاصة ما إذا كانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد والإمداد ستتمكن من الحصول على المساعدة المالية وكيف ستتمكن من ذلك، وما إذا كانت البلدان المنتجة الرئيسية ستتمكن من الاستفادة من تنفيذها.

◄ عرضت بعض البلدان المنتجة دعماً مباشراً لقطاع الملابس: كشفت حكومة ميانمار عن حزمة تحفيز أولية بقيمة ٧٠ مليون دولار أمريكي تستهدف قطاعي الملابس والسياحة، وكشفت حكومة بنغلاديش عن تدابير مماثلة. ومع ذلك، وبالنظر إلى أنّ العديد من البلدان المنتجة تعتمد على الصناعات من أجل الصادرات، التي تتجاوز قيمها إلى حد كبير حزم التحفيز الاقتصادي المتاحة، يشير الخبراء إلى أنه من غير المرجح أن تخفف التدابير بشكل كبير من الضربات لأصحاب العمل أو فقدان العمالة في الصناعات[١٥].

◄ في سري لانكا، تم إغلاق المصانع في بعض المناطق مؤقتًا بموجب التوجيهات الحكومية، مع حق العمال في الحصول على إجازة مدفوعة الأجر. ويجب أن تتبع عمليات التشغيل المتبقية تدابير الصحة والسلامة الكافية المنصوص عليها في توجيهات صارمة من حكومة سري لانكا.

◄ وبالمثل، أصدرت حكومة كمبوديا تعليمات مفادها أن العمال المتوقفين عن العمل يمكنهم تلقي ٤٠ في المائة من راتبهم من صاحب العمل و٢٠ في المائة إضافية من الحكومة. كما أوقفت الحكومة مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمصانع الملابس والمنسوجات المتضررة من نقص المواد الخام بسبب كوفيد-١٩.[١٦]

أصحاب العمل

◄ نشرت المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال بياناً مشتركاً بشأن كوفيد-١٩، يطلبان فيه تعزيز التعاون والتنسيق بين كافة الجهات الفاعلة في النظام متعدد الأطراف والتأكيد على الحاجة الماسة لإرساء حوار اجتماعي للسيطرة على الفيروس في مكان العمل وخارجه. ودعا الاثنان إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان استمرارية الأعمال وتأمين الدخل والتضامن لحماية العمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأشار البيان إلى ضرورة تنسيق السياسات وتماسكها لتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية من أجل حماية اليد العاملة وتعزيز الدخل[١٧].

◄ طلبت منظمات أصحاب العمل في مجال صناعة الملابس والأحذية في الولايات المتحدة تخفيف مؤقت للتعريفات وزيادة الوصول إلى رأس المال والائتمان لضمان دفع الرواتب التي تؤثر على ٤ ملايين عامل في سلسلة التوريد والإمداد.[١٨]

◄ تقوم شركات عديدة بإعادة توجيه إنتاج الملابس والمنسوجات لإنتاج الكمامات ومعدات الحماية الشخصية الأخرى[١٩].

---

[١٤] انظر: International Monetary Fund. 2020. Policy responses to COVID-19.

[١٥] انظر: Just-Style. "Myanmar Covid-19 fund unlikely to cushion garment jobs".

[١٦] انظر: Better Work.

[١٧] انظر: https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/20200323_joint_ioe-ituc_statement_on_covid-19.pdf.

[١٨] انظر: Just-Style. "US apparel & footwear firms urge support for virus impact", 23 March 2020.

[١٩] انظر: CNN. Fashion industry answers the call for masks and personal protective equipment to fight Covid-19.

◄ تعهد بعض كبار المشترين بتسديد الطلبيات قيد الإنتاج أو المكتملة. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، التزمت شركات H&M وInditex وKiabi وPVH (عن طريق تأجيل الدفعات) وTarget وVF بتسديد الدفعات المستحقة. ومع ذلك، فإنّ العديد من المشترين الرئيسيين الآخرين لم يفعلوا ذلك بعد[٢٠].

◄ أبرمت شركات عديدة في هذا القطاع اتفاقات إطارية عالمية مع الشبكة العالمية IndustriALL والشبكة الدولية للنقابات العمالية، من شأنها أن توفر التعاون في هذه الأوقات الصعبة وأن تساعد على تمهيد الطريق أمام انتعاش مستدام وشامل.

العمال

◄ كما ذكر أعلاه، أصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال بياناً مشتركاً مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل بشأن كوفيد-١٩.[٢١]

◄ تدعو الشبكة العالمية IndustriALL، جنباً إلى جنب مع اتحادات نقابية عالمية أخرى، إلى إشراك ممثلي العمال في عمليات تحديد ومنع وتخفيف التهديدات التي تهدد صحة العمال وحقوقهم ورفاههم وتطوير وتنفيذ الاستجابات الوطنية والقطاعية وأماكن العمل.[٢٢] وشددت IndustriALL على أهمية حماية العمال الذين يستمرون في العمل (بما في ذلك السلامة والصحة المهنيتان وتوفير معدات الوقاية الشخصية ووصول الموردين وممثلي السلامة واللجان المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين) ودعم العمال الذين أغلقت أماكن عملهم، من خلال توفير ضمانات الأجور وضمان الوصول إلى الحماية الاجتماعية. وتواصلت IndustriALL مع العديد من العلامات التجارية للمساعدة في التخفيف من تأثير الأزمة على المصنعين والعمال.[٢٣]

◄ يقوم اتحاد عمال الملابس والنسيج في الجنوب الأفريقي، العضو في الشبكة العالمية IndustriALL، بحملات لتثقيف العمال حول انتشار كوفيد-١٩ في مصانع النسيج والملابس والجلود والأحذية وفي أماكن عمل أخرى يتواجد فيها الاتحاد. ومع دخول جنوب أفريقيا فترة إغلاق لمدة ثلاثة أسابيع في نهاية آذار/ مارس، أبرم الاتحاد اتفاقية مع المجلس الوطني للمساومة لصناعة الملابس، بغية ضمان الأجر الكامل لستة أسابيع لصالح ٨٠,٠٠٠ عامل.

◄ أبلغ اتحاد النقابات العمالية في ميانمار عن تنظيم عدة اجتماعات ثلاثية مع الحكومات وأصحاب العمل، نتج عنها العديد من المزايا الممنوحة للعمال (مثل مخصصات أجور العمال واستحقاقات الإجازات المرضية) وكذلك لأصحاب العمل (بما في ذلك تدابير مثل الإعفاء الضريبي ومنح قروض بفوائد مخفضة).

---

[٢٠] انظر:
M. Anner: *Abandoned? The Impact of Covid-19 on Workers and Businesses at the Bottom of Global Garment Supply Chains*, (Penn Stats Center for Global Workers' Rights, 2020).

[٢١] انظر: https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/20200323_joint_ioe-ituc_statement_on_covid-19.pdf.

[٢٢] انظر: IndustriALL Global Union. "COVID-19: Urgent Economic Stimulus and Workplace Measures Required".

[٢٣] انظر: IndustriALL Global Union. "South African textile union wins full pay guarantee during coronavirus lockdown".

◄ ٣- أدوات واستجابات منظمة العمل الدولية

اقترحت منظمة العمل الدولية نهجاً ذا أربع شعب لمعالجة تأثير الجائحة: حماية العمال في مكان العمل؛ دعم قطاع الأعمال والوظائف والدخل؛ تحفيز الاقتصاد والطلب على اليد العاملة. ويدعم ذلك تعزيز الحوار الاجتماعي لبناء الثقة بين الحكومات والمنشآت والعمال، بغية ضمان استمرار التزامهم النشط في إنفاذ ما يلزم من الاستجابات السياسية وتدابير مكان العمل.

وتعتبر معايير العمل الدولية حاسمة بشكل خاص في أوقات الأزمات. وهي تحتوي على إرشادات محددة للحكومات والمنشآت والنقابات العمالية بشأن تدابير السياسة التي يجب اعتمادها في مسائل مثل السلامة والصحة المهنيتين ومكافحة الوصم والتمييز وساعات العمل وحماية أجور العاملين في المصانع التي تواجه تعليق الإنتاج وإنهاء الاستخدام وإعانات البطالة والممارسات التجارية المسؤولة للمشترين والمصنعين.

وتؤكد توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥) على أهمية الحوار الاجتماعي في مواجهة حالات الأزمات وعلى الدور الحيوي الذي تؤديه منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مواجهة الأزمات.[٢٤] والواقع أن مناخ الثقة الذي يتم بناؤه من خلال الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي سيكون ضروريًا لتنفيذ تدابير معالجة الجائحة وآثارها تنفيذاً فعالاً.

وقامت منظمة العمل الدولية بتطوير عدد من الأدوات والاستجابات شملت ما يلي:

- نصائح السلامة والصحة المهنيتين فيما يتعلق بأماكن العمل[٢٥]
- استجابات الحماية الاجتماعية لأزمة كوفيد-١٩حول العالم[٢٦]
- كوفيد-١٩: ما هو دور منظمات العمال؟[٢٧]
- كوفيد-١٩: منظمات أصحاب العمل والرابطات المهنية
- خطة استمرارية عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواجهة كوفيد-١٩ في ست خطوات[٢٨]
- أداة مسح المنشآت: تقييم احتياجات المنشآت الناجمة عن كوفيد-١٩ [٢٩]
- دليل صاحب العمل: كيف تدير مكان عملك خلال أزمة كوفيد-١٩ [٣٠]

ويجري رصد الوضع السائد في البلدان التسعة المشاركة في برنامج "عمل أفضل" المشترك بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولي، عن كثب.[٣١] وقد جرى إعادة توجيه الأنشطة بسرعة لتوفير الدعم للعمال والمصانع والعلامات التجارية في مواجهة الطوارئ وحماية العمال، على النحو المبين أدناه.

- تم إنشاء فريق لمواجهة الأزمة بغية مساعدة المصانع على تكييف سير أعمالها مع المستجدات بشأن مسائل الصحة والسلامة وتنسيق الحملات الإعلامية وتدريب الشركاء الوطنيين وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة للمصانع والعلامات التجارية والعمل مع الحكومات والمشترين الدوليين، بغية تحديد الفرص الرامية إلى حماية الموردين وعمالهم.
- بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، نُظمت دورات إعلامية لصالح مفتشي دائرة السلامة والصحة لدى وزارة العمل والتدريب المهني في كمبوديا والعاملين في إدارة العمل الإقليمية في كمبوديا.
- في بنغلاديش، تم إنشاء فرقة عمل بمشاركة رابطة بنغلاديش لمصنعي ومصدري الملابس والمشترين المهتمين وكيانات الأمم المتحدة بغية دعم إنتاج معدات الحماية الشخصية من المستوى ١ لتلبية الاحتياجات العاجلة وبناء قدرات الاستثمار المستقبلية في إنتاج معدات الوقاية الشخصية ذات المستوى الأعلى.
- تُجرى استطلاعات في كافة المصانع في أثيوبيا لفهم انعكاسات كوفيد-١٩ على العمال وعلى قطاع الأعمال.
- في إندونيسيا، يعمل برنامج "عمل أفضل" مع الحكومة على وضع برنامج تأمين ضد البطالة وعلى إرساء المزيد من التوجيهات بشأن دفع أجور العمال المرضى أو المصابين أو من هم بدون عمل جراء تدابير الإغلاق التي اتخذتها الحكومة.

---

[٢٤] انظر: The Employment and Decent Work for Peace and Resilience Recommendation, 2017 (No. 205). See paras. 7(k), 24 and 25.

[٢٥] انظر: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/multimedia/video/institutional-videos/WCMS_740609/lang--en/index.htm.

[٢٦] انظر: https://www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=3417.

[٢٧] انظر: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---actrav/documents/publication/wcms_739546.pdf.

[٢٨] انظر: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---act_emp/documents/publication/wcms_740375.pdf.

[٢٩] انظر: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---act_emp/documents/publication/wcms_740215.pdf.

[٣٠] انظر: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---act_emp/documents/publication/wcms_740212.pdf.

[٣١] انظر: https://betterwork.org/1-better-work-response-to-covid19/ - 1585282545725-2f310604-e8bf.

وأخيراً، تحدد منظمة العمل الدولية سبل إنعاش صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية بطرق تؤدي إلى صناعة أكثر مرونة واستدامة. وهذا يشمل تحليل الاستثمارات والاستراتيجيات الصناعية المستدامة اللازمة لتعزيز إنتاج أكثر ملاءمة للبيئة والاستدامة البيئية والعمل اللائق.

معلومات الاتصال

منظمة العمل الدولية
4, Route des Morillons
CH-1211 Geneva 22 - Switzerland

إدارة السياسات القطاعية
البريد الالكتروني:
covidresponsesector@ilo.org